

* الشق الاقتصادي في وثيقة الإسكندرية *

- تناولت محاور الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي في وثيقة الإسكندرية مجموعة من الرؤى المحددة عبرت بجسارة وصدق عن آمال وطموحات السواد الأعظم من المواطنين العرب بصرف النظر عن اتجاهاتهم الفكرية حيث تناولت أطروحات تلك المحاور مجموعة من الأولويات لبناء نظم ديمقراطية ولصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن ولتهيئة المناخ الثقافي للتحديث ، وهكذا جاء تركيز المحاور الثلاث في الوثيقة لينصب على رجل الشارع العربي بكل همومه ومشاكله وطموحاته لمستقبل أفضل ، ولم يكن الحال بنفس القدر بالنسبة للمحور الاقتصادي الذي عجز عن الارتباط بالنسق المتजانس لاستراتيجية وأهداف المحاور الأخرى ! غير إن الاهتمام الواسع من الإعلام والجماهير بالشق السياسي بالذات حجب - لحسن حظ الوثيقة - القصور الذي شاب المحور الاقتصادي ليكون معيضاً ومسانداً للمحاور الثلاث الأخرى .
- لقد اتسمت مقتراحات الشق الاقتصادي بالعمومية ولم تخرج عن توصيات مؤتمرات وندوات الاستثمار التي نظمت في العالم العربي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بمشاركات محلية أو إقليمية أو دولية ، ولم تأخذ في الاعتبار حصيلة دراسات جادة ومتعمقة قام بها علماء الاقتصاد السياسي وخبراء استراتيجيات التنمية العربية والأبحاث الرصينة التي قامت بها المراكز العربية وغير العربية في مجال التنمية المستدامة .
- فالإصلاح في مجال الاقتصاد يتطلب النظر في معنى "مكونات التنمية" والتركيز على "جودة التنمية" التي قد تغيب عن أعيننا إذا اقتصرت رؤيتنا على الأرقام الجافة للدخل القومي (على سبيل المثال) دون تفاصيل مكونات وطرق توزيع هذا الدخل ، فالمقصود إن نعى المضمون الحقيقي والواقعي لمفاهيم التنمية في عالمنا العربي بحيث تتبلور أطر وسياسات التنمية الاقتصادية بهدف مواجهة أسباب التخلف وفي نفس الوقت مشاكل وهموم المواطن العربي ، وهي السياسات التي تعطى في مجملها الأولوية لمكافحة الظروف التي تنعدم فيها "العدالة" ، والمرتبطة بتكافؤ الفرص الاقتصادية وتضييق الفجوة بين

المحظوظين والمحاجين من أبناء وبنات الوطن العربي ، وهذا التوجه الإستراتيجي بإمكانه إضفاء " الشرعية " على الشق الاقتصادي ، فنحن في عالمنا العربي نعاني - بدرجات متفاوتة - من اقتصاد مزدوج حيث عالمين مختلفين تماما ، نمطين للحياة يتواجدان جنبا إلى جنب ، جزر من الرخاء وسط بحار من الفقر مما يولد ضغوطا اجتماعية وسياسية هائلة تسمح لقوى التطرف بأداء دورها الهدام .

- وعليه كان السؤال الذي يجب إن يشغل - في تصوري - المشاركين في المحور الاقتصادي هو " كيف نجعل الحياة الاقتصادية أفضل وأكثر أمانا للمواطن العربي العادي ؟ " ويأتي الرد عليه وبالتالي بمبادئ محددة للهندسة الاجتماعية لمحاربة الفقر وعدم المساواة في مجالات الإسكان والعمل والثروة ، وبإعادة صياغة مفهوم العمل بحيث لا يقتصر على بيع وقت المواطن العربي للمنشأة بل العمل كتحقيق لذات الفرد بشكل يتوافق مع بقية أنشطته في الحياة ، وأيضا بصياغة علاقة الملكية الخاصة بالعمل ، فنرحب بالملكية التي تؤدي إلى الإبداع في العمل ونشجب الملكية التي تعوض عن العمل ونقبل الثروة الخلاقة ولكننا نفرق بين الإثراء الحميد المسموح به اجتماعيا والإثراء الخبيث الذي يتم على حساب المجتمع ، وكما يتطلب السعي إلى تحسين مستوى معيشة المواطن العربي طرحا عمليا (بعيدا عن الشعارات) للعوامل المؤثرة على مستوى المعيشة وهي بالتحديد " الإنتاجية وتوزيع الدخل والبطالة " ، فالمعنى الوحيد للتنافسية هو الإنتاجية ، والإنتاجية هي المحدد الأول لمستوى المعيشة على المدى الطويل ومحاولة تعريف التنافسية على أساس فائض في الميزان التجاري مثلا هو أمر غير موفق فزيادة الصادرات نتيجة انخفاض الأجور في الوقت الذي يستورد العالم العربي سلعا وخدمات معقدة يصعب على منشآتنا إنتاجها قد يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ولكنه بالقطع سينخفض من مستوى المعيشة ، وكما إن التنافسية لا تعني " كم الوظائف لتشغيل الشباب العربي ولكن نوعية هذه الوظائف " ، فالعبرة ليست في تشغيل الشباب العربي في أعمال متدينة بأجور منخفضة ، هذه بعض الأمثلة المختصرة للفكر التنموي الغائب في الشق الاقتصادي للوثيقة والذي كان لابد له من التكامل مع مفاهيم حقوق الإنسان الواردة بالمحاور الثلاث الأخرى وذلك بطرح المفاهيم الاقتصادية المرتبطة " بغایات الإنسان " والتي تحدد بثلاثية " المعرفة والعمل والأمل " .

والتصدي لما يعيق هذه الغايات ، وعندئذ تلاقي المحاور السياسية والاجتماعية والثقافية مع المحور الاقتصادي في نهج متسق للإصلاح وتتواءم في حزمة أهداف متراقبة للتقدم .

- علوة على ما سبق فقد تجاهل المحور الاقتصادي قضايا بالغة الأهمية منها على سبيل المثال :-

أولاً : أهم درس من تجارب التنمية الاقتصادية عبر التاريخ وهو " الدور التنموي للدولة كمحرك أساسي ورئيسي لتنمية أي مجتمع في أي عصر " ، ومحددات وأبعاد وشروط هذا الدور الذي يتسم بقيادة الدولة للاقتصاد على عكس نموذج الدول الاشتراكية الذي اتسم بسيطرة الدولة على الاقتصاد ، ويطلق على هذا الشكل من التوجه الرأسمالي صفة " الرأسمالية الاستراتيجية STRATEGIC CAPITALISM (أوروبا الغربية / اليابان / دول جنوب شرق آسيا) لتمييزه عن الرأسمالية الفردية INDIVIDUALISTIC CAPITALISM والتي يتصف بها النموذج الأمريكي والذي لا يصلح بالقطع للمنطقة العربية في ظل أوضاعها الراهنة وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية .

ثانياً : الاقتصاد الذي يتعامل مع الموارد الطبيعية (البترول / الغاز / الفوسفات / الأرض الزراعية .. الخ) على أنها دخل INCOME وليس رأس مال CAPITAL ، ولا يفرق بالتالي بين الموارد المتتجدة أو الناضبة في الطبيعة ، وستتجلى النتيجة في نصب الموارد وما يترتب عنها من نقص في الطاقة وانحدار في خصوبة الأرض وزحف التصحر وندرة المياه ، وكل ذلك على حساب التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي لمستقبل الأجيال القادمة .

ثالثاً : عالم العمل والإنتاج وتوازن حقوق رأس المال والعاملين ، ودور النقابات العمالية والمهنية وتنقليات العمالة العربية بما يحفظ حقوقها من خلال توافق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية وإلغاء نظام الكفيل المهدى لكرامة الإنسان العامل ، وإرساء قواعد حوكمة الشركات Corporate governance وثقافة الديمقراطية داخل منشآت الأعمال وميثاق شرف لمنظمات وقيادات الأعمال ينظم ويرسى دعائم قيم التعامل والبعد عن



مظاهر الترف والإتفاق السفهي (مثل على ذلك ما يسمى Caux Round Table على مستوى القيادات الرأسمالية في العالم الغربي) ، وسن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة وحقوق المستهلك العربي ، وتعزيز نظم التوافق Harmonization في مواصفات السلع والخدمات العربية وقواعد اختبارها وصلاحيتها وأساليب خفض تكلفة التعاملات Transaction cost وذلك كله بهدف رفع الإنتاجية العربية والارتقاء بمستوى المعيشة وجودة الحياة .

٤ **رابعاً** : صيغة للتعامل مع العولمة الاقتصادية وبلورة أفكار واقعية من خلال إقامة مؤسسات عربية جديدة تتسم بالفاعلية وعلى سبيل المثال مركز قومي للعلوم (للتنسيق بين المراكز البحثية العربية) ، ومعهد قومي للمواصفات القياسية وهيئات عربية إشرافية مخولة بسلطات في مجالات الطاقة والمياه وحماية البيئة وإنشاء مراكز للتميز التكنولوجي متعددة (تختص كل دولة بالمركز الذي يناسب قدراتها في مجال بعينه) ومجلس عربي للمنافسة بمشاركة العام والخاص وتحت مظلة الجامعة العربية للتعامل مع القضايا الشائكة المتعلقة بالمنافسة على المستويين العربي والدولي ، ومؤسسة لإشراف على أسواق المال العربية ، والاتفاق على أسلوب للتفاوض الجماعي المشترك داخل منظمة التجارة الدولية ومع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى .

٥ **خامساً** : تنفيذ مشروعات قومية مشتركة تحدث تغيرات جذرية ويتضارف فيها الإمكانيات العربية المتوفرة من رأس مال وعملة أراضي زراعية وعلماء في التكنولوجيا الحيوية بهدف تحقيق الاكتفاء العربي من الغذاء للملايين الذين سيأتون للحياة في السنوات القادمة ، بما يضمن استقلالية القرار العربي في المستقبل وإمكانية تحقيق برامج الإصلاح النابعة من داخل المجتمع العربي دون الخضوع لضغط خارجية ، وكذلك إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذي سيحدث الرابط الشبكي بين المؤسسات العربية مشكلا "البنية المعلوماتية العربية" ومشروع الطريق السريع للمعلومات لن يكون فقط المحرك الأساسي للاندماج الاقتصادي العربي ولكنه سيصبح الوسيلة القادر على توليد وباستمرار فرص عمل جديدة للشباب العربي وعلى إتاحة أنماط جديدة من التعلم من خلال الربط مع شبكات الطرق السريعة الدولية الأخرى .

• إن الموضوعات الاقتصادية التي نالت الاهتمام في وثيقة الإسكندرية هي تلك المرتبطة بالاستثمار ومطالب قطاع الأعمال وهي لها بالقطع أهمية في عملية الإصلاح وستحظى بطبيعة الحال بالتأييد الخارجي ، إلا إن قبول أية صيغ اقتصادية داخل الوطن العربي سيتطلب إعادة بلورة الشق الاقتصادي ليأخذ في الاعتبار اهتمامات وطموحات المواطن العادي ، وعندئذ سيرتقى هذا المحور إلى مستوى المحاور السياسية والاجتماعية والثقافية بوثيقة الإسكندرية .